المحتوى الرقمى العربى : الفرص والأولويات والتوجهات(*)

عرض د. محمد فتحي عبد الهادي
كلية الآداب – جامعة القاهرة

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) مبادرة المحتوى العربية في أواخر عام ٢٠٠٣ بهدف تطوير صناعة المحتوى فى المنطقة العربية، وتحديد استراتيجية إقليمية لصناعة المحتوى ووضع خطة لتنفيذها، إضافة إلى مشاريع رائدة لتنمية المحتوي العربى وبيئته التمكينية.

وتعتبر هذه الدراسة هي الثانية في إطار أنشطة الأسكوا الهادفة إلى تعزيز المحتوى الرقمي العربي، وذلك بعد الدراسة التى صدرت في عام ٢٠٠٣ حول تعزيز وتحسين المحتوي العربى في الشبكات الرقمية.

وتهدف الدراسة الحالية التى أعدت في سياق برنامج العمل الخاص بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلي أمرين أساسيين : الأول هو التعرف على التجارب الناجحة في صناعة المحتوى الرقمي عالميًا والاستفادة منها في تحديد الفرص الاقتصادية والفنية المتاحة لهذه الصناعة في المنطقة العربية، والهدف الثاني هو تقديم بعض المقترحات لتطوير صناعة المحتوى الرقمي عربيًا. وصياغة بعضها ضمن برامج عمل بحيث تؤدي إلى نتائج ملموسة تدعم جهود التنمية في البلاد العربية.

تقع الدراسة فى خمسة فصول، ويوضح الفصل الأول مجالات المحتوى الرقمى المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تصنيف في مجالات المحتوى الرقمى فى ثلاث فئات رئيسة على النحو التالي :

(١) الإعلام والترفيه، وهو محتوى له سوقه ووسائل إيصاله إلى زبائنه بما فيها الإنترنت.

(٢) الأعمال والتجارة، أي التجارة الإلكترونية بأنواعها، حيث يمكن أن تكون السلع المتبادلة رقمية أو غير رقمية.

(*) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات .- نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥ .- ٩١ص.

(٣) الخدمات العامة، حيث تقدم الدولة والمؤسسات المحتوى بهدف التنمية الاجتماعية.

ويستعرض الفصل الثاني دراسات حالة لتطوير المحتوى الرقمى المحلى في ثلاثة بلدان مختلفة إجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وهى أيرلندا وكوريا الجنوبية وفرنسا. ولكل من هذه الحالات خصائصها التي تأخذ في الاعتبار وضع البلد وتوجهات الحكومة والمجتمع. وتعتبر تجربة أيرلندا فى صناعة المحتوى الرقمي إحدى التجارب الأوربية الهامة، فقد تنبهت الحكومة الأيرلندية باكرًا إلى أهمية اقتصاد المعرفة وإلى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادى، كما تنبهت إلى القيم المضافة المختلفة التى يمكن أن تجنيها من جراء تحفيز وتطوير هذه الصناعة. وبهدف تحقيق رؤيتها الاستراتيجية عمدت الحكومة الأيرلندية إلى تحديد الفرص المتاحة لصناعة المحتوى الرقمي على المستوى العالمي، واعتمدت خمسة مجالات هامة للتركيز عليها هى : الألعاب، والمكتبات الرقمية، والتعليم الإلكترونى وخدمات الاتصالات اللاسلكية والتطبيقات العلمية والصناعية.

وتعد كوريا الجنوبية من أكثر بلدان آسيا دينامية فى إنشاء مجتمع المعلومات وفى تطوير المحتوى الرقمي المحلى. وتشكل المكتبات وشبكات المعلومات الرقمية، إضافة إلى تطبيقات التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والألعاب الإلكترونية أهم مجالات تطوير المحتوى الرقمى فى كوريا الجنوبية. وقد اعتمد نجاح التجربة الكورية فى تطوير المحتوى الرقمي المحلي والتوجه نحو مجتمع المعرفة علي أربع دعائم أساسية هى : الريادة الحكومية، والاستراتيجيات المركزة، والتمويل الفعال، وسياسة المنافسة.

ومع أن فرنسا كانت سباقة على المستوى العالمى في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النطاق الشعبي وبناء محتوي فرنسي مفيد للعموم من خلال المينيتل (Minitel) إلا أنه تأخر فيها الانتقال إلى الإنترنت مما أدى إلى ضعف المحتوي الرقمي الفرنسي خلال التسعينيات من القرن العشرين نظرًا للعلاقة الوثيقة بين استخدام الإنترنت وتوليد المحتوى، وهو ما دفع الحكومة إلى تكثيف جهودها في دعم استخدام الإنترنت ووضع خطة لبناء «الجمهورية الرقمية» بهدف تثبيت ونشر مجتمع المعلومات، وأدى ذلك إلى نمو كبير للتطبيقات الرقمية باللغة الفرنسية وبالتالى توسيع وإغناء المحتوى الرقمي الفرنسي. وفيما يتعلق بمجالات تطوير المحتوي الرقمي في فرنسا نجد أنها : الاعلام وتبادل المعرفة، التجارة الإلكترونية، الحكومة والإدارة الإلكترونية. وكان التقدم الذى أحرزته فرنسا في تطوير المحتوى الرقمي نتيجة لاستراتيجية حكومية ارتكزت علي عدة عناصر هي : إصدار الحكومة القوانين والتشريعات المشجعة لاستخدام الإنترنت، تحديث البنية الأساسية للاتصالات وتطويرها، وإطلاق البرامج الوطنية لنشر التطبيقات الأساسية، وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة صناعة البرمجيات الفرنسية.

ويتناول الفصل الثالث النواحي التقنية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي. وهو ينقسم إلى فرعين،

يناقش الفرع الأول البيئة التمكينية لصناعة المحتوي الرقمي، وتتضمن عناصر البيئة التمكينية لتطوير صناعة المحتوى اعتماد استراتيجية واضحة لصناعة المحتوى الرقمي على المستويين الإقليمى والوطني، وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية مؤاتية، وتأمين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والتصالات، وإجراء دراسات وبحوث خاصة باللغة العربية والمصطلح العربي، وتهيئة البيئة البرمجية المساعدة علي تطوير المحتوي الرقمي العربي، وتزويد الأطر البشرية بالتأهيل المناسب. أما الفرع الثاني فهو يتضمن وصفًا لسلسلة القيمة المضافة فى صناعة المحتوى الرقمى. وتتضمن سلسلة القيمة المضافة جميع المراحل اللازمة لتأمين معلومات للأفراد والمؤسسات على الوسائط الرقمية المختلفة، ومراحل سلسلة القيمة المضافة هى على النحو التالي : جمع المعلومات الضرورية وتحديثها دوريًا، تحويل المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، تطوير التطبيقات الضرورية لنشر المحتوي بالشكل الرقمي، استضافة تطبيقات المحتوى وإدارتها والإشراف على تشغيلها، والإعلان والتوعية وتدريب المستخدمين، وأخيرًا التسويق والبيع بالوسائل الإلكترونية. وتتعدد الجهات المشاركة في تطوير مشروع المحتوى الرقمي فتشمل : الجهة المنتجة للمعلومات، شركات تحويل المعلومات إلى الشكل الرقمي، شركات البرمجة، شركات تصميم المواقع، شركات التصميم الفني الإلكتروني، شركات استضافة التطبيقات، شركات تزويد خدمات الإنترنت.

ويتناول الفصل الرابع النواحي الاقتصادية لمبادرة المحتوي الرقمي العربية. وتتضمن فرص المحتوي العربي تقليص فجوة المحتوى الرقمي في المنطقة العربية والاهتمام بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوي الرقمي. ويتضمن تعريف ثلاثة مجالات لسوق المحتوي الرقمي هى : الإعلام والترفيه، والأعمال والتجارة الإلكترونية، والخدمات العامة. تقديرًا لحجم السوق المتوقع للمحتوى الرقمي العربي في كل مجال وإيضاحًا للفرص المتاحة والعوائق الماثلة أمام تمكين البلاد العربية من تفعيل السوق المعنية وتنشيطها.

أما الفصل الخامس والأخير فيتضمن خلاصة بأهم المقترحات الاستراتيجية، كما يتضمن ستة برامج عمل تساعد فى مرحلة أولى، على تطوير هذه الصناعة في المنطقة العربية. وفيما يتعلق بمتطلبات تطوير المحتوى الرقمي العربي نجد أن أهمها ضرورة وضع استراتيجيات عربية أو وطنية لصناعة المحتوى العربي، وضرورة وضع قوانين متجانسة خاصة بحماية الملكية الفكرية والتعاملات الإلكترونية، ودعم إنتاج البرمجيات الخاصة بمعالجة اللغة العربية، وتحفيز وتشجيع إنشاء شركات متخصصة بصناعة المحتوى الرقمي. أما البرامج المقترحة لتشجيع صناعة المحتوي الرقمي في المنطقة العربية فتتضمن : برنامج تهيئة البيئة التمكينية لصناعة المحتوى الرقمي فى المنطقة العربية، برنامج دعم أعمال شركات القطاع الخاص في تطوير المحتوي الرقمي، برنامج اللغة العربية واستخدامها رقميًا، برنامج المحتوى الرقمي للتنمية الاجتماعية وتشجيع الحوار بين الأفراد، برنامج التعلم

الإلكتروني في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، برنامج توثيق التراث الحضاري والثقافي في المنطقة العربية رقميًا.

وتنهى الوثيقة بمرفق أو ملحق يتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، حيث يشتمل على جداول، منها ما يقارن بين استخدام الإنترنت بين البلاد العربية والعالم حيث يتضح أن النسبة المئوية من مجموع المستخدمين للبلاد العربية قياسًا إلى بقية دول العالم هى ١,٣%، ويوضح جدول أخر استخدام الإنترنت في البلدان العربية، حيث يتضح أن أعلي نسبة مئوية من إجمالى المستخدمين هى في مصر حيث بلغت ٢٦,٧%، وتوضح مقارنة البلاد العربية مع سائر بلاد العالم ضعف استخدام الإنترنت في البلاد العربية بالرغم من تقدم بعضها النسبي علي هذا الصعيد. وفيما يتعلق بإحصاءات الإنترنت وفق اللغات، إتضح أن النفاذ إلى الإنترنت هو لحوالي ١٠,٥ مليون والنسبة المئوية عالميًا ١,٤ %.

* * *

إن هذه الوثيقة المهمة جديرة بالنظر والتأمل حيث أنها تتناول أهم مقوم من مقومات مجتمع المعرفة وهو صناعة المحتوى الرقمي، فهو أساس التقدم والتنافس على المستوى العالمي. ولذا يبدو من الضروري أن يهتم العالم العربي ويعتني بالمحتوى الرقمي العربي باعتبار أنه السبيل الوحيد أو الأساسي لوجود مكان له على الخريطة العالمية فى المستقبل.